مئات آلاف المصريين ودعوه في موكب ليلي مهيب

تمثال الملك رمسيس الثاني يترك قلب القاهرة الى موقع المتحف المصري الجديد قرب الاهرام

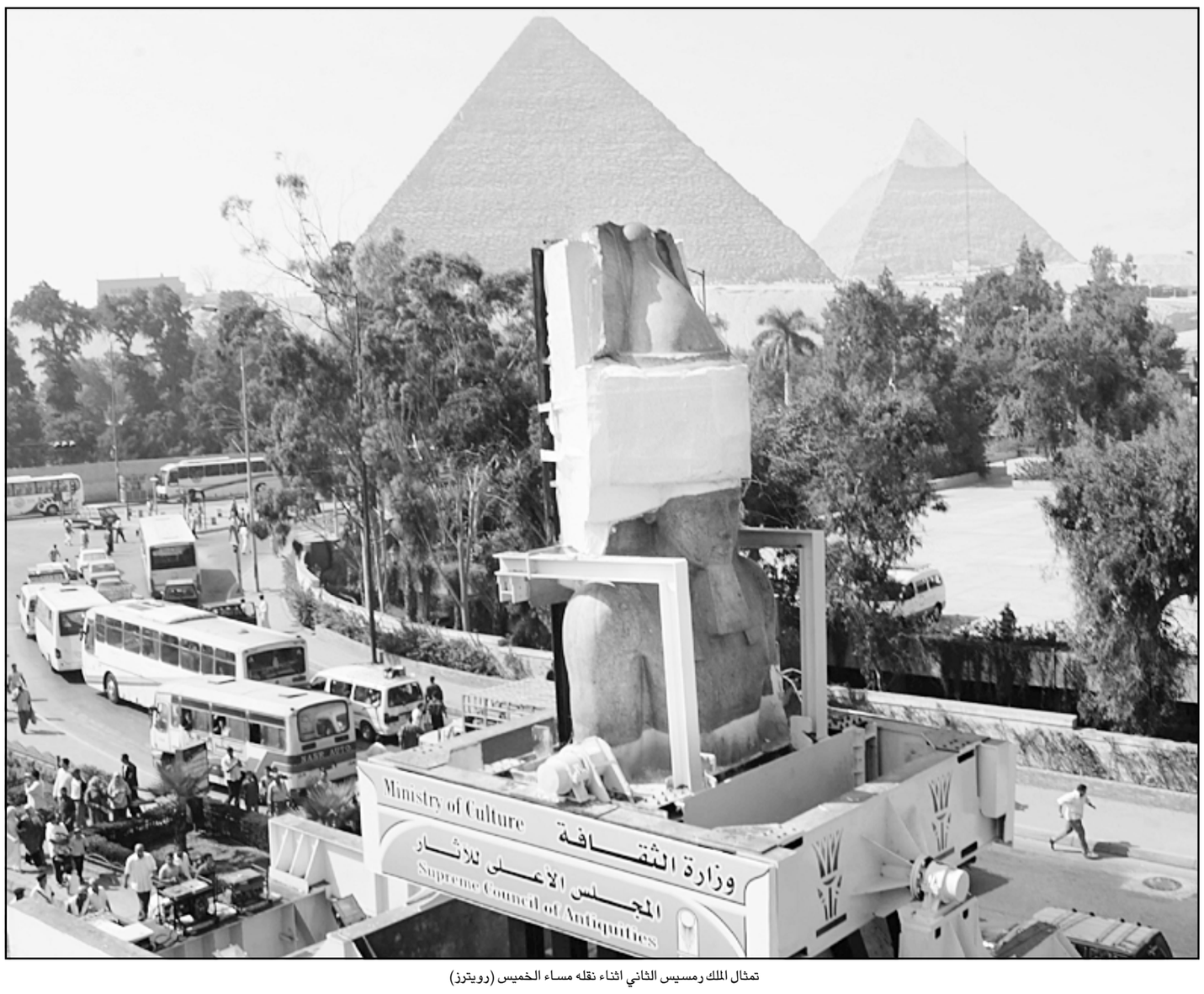

تمثال الملك رمسيس الثاني اثناء نقله مساء الخميس (رويترز)

القاهرة ـ من سعد القرش:

انتهت بنجاح قبل ظهر الجمعة عملية نقل تمثال رمسيس الثاني من قلب العاصمة المصرية الى موقعه الجديد في المتحف المصري الكبير بمنطقة الهرم مدشنا مشروعا لنقل 150 قطعة اثرية اخرى سيضمها المتحف الجديد الذي يعتبر واحدا من اكبر متاحف العالم.

وبعد عدد من التجارب نجحت وزارة الثقافة المصرية في نقل تمثال رمسيس الثاني امس من ميدان شهير يحمل اسمه بوسط القاهرة الى المتحف المصري الكبير (تحت الانشاء) على مقربة من هضبة الاهرام. التمثال الذي كان يقف شامخا في (ميدان رمسيس) أمام محطة السكك الحديدية لاكثر من نصف قرن ودع زحام جسور وسيارات ومواطنين كان يحلو لهم أن يلتقطوا صورا بجواره أو يعبثوا في مياه كانت في مرحلة سابقة تتدفق من بين أصابعه في حوض كبير.

المصريون الذين شاهدوا تمثال رمسيس في بعض الافلام كانوا بعد الهبوط من قطارات تصب مئات الالاف منهم يوميا في الميدان يحلو لهم أن يلقوا نظرة على تمثال رمسيس حتى لو لم يعلموا أنه أشهر الملوك في الدولة الحديثة التي يطلق عليها علماء المصريات عصر الامبراطورية (نحو 1567 ـ 1200 قبل الميلاد). ويعد رمسيس الثاني أبرز ملوك الاسرة التاسعة عشرة وحكم مصر 67 عاما تقريبا بين عامي 1304 و1237 قبل الميلاد.

ودع هؤلاء المصريون منذ الدقائق الاولى لفجر الجمعة تمثال رمسيس بكثير من الاسى ليس لانه انتقل من زحام أحفاده الى صمت المتحف وانما لتغير المعلم الابرز في الميدان. كانت نظرة وداعهم لتمثال رمسيس الثاني تختلف عن الحفاوة الرسمية التي حظي بها هذا الملك في باريس بعد رحيله بأكثر من 3200 عام اذ أطلقت 21 طلقة تحية لقدومه حين ذهبت مومياؤه للعلاج في السبعينيات. وبكى بعض الحاضرين لحظة تحرك التمثال ثم تابع أكثر من مليون مصري موكب الملك وهو يشق شوارع القاهرة ولم تستطع الاعداد الكبيرة من افراد الشرطة في كثير من الاحيان السيطرة على الراغبين في تصوير الملك بهواتفهم المحمولة أو تصوير أبنائهم على مقربة منه.

وقال الكاتب المصري أيمن بكر ان هذه اللحظة تحتاج الى تحليل نفسي «لجموع يبحثون عن رمز كبير يشعرهم بالعظمة. رمسيس رمز للفخر والانتصار. الوعي الشعبي لن يقبل تغيير اسم الميدان».

ولم تتوقف التعليقات في الاونة الاخيرة حول نقل التمثال وتغيير اسم الميدان حتى أن أستاذ الاثار بجامعة القاهرة عبد الحليم نور الدين تساءل «هل يتغير اسم الميدان ليصبح ميدان رمسيس سابقا.. وهل يجوز أن نضع كلمة سابقا الى جوار اسم الملك الذي لم يغب عن أذهان الدنيا؟».

لكن الامين العام للمجلس الاعلى للاثار زاهي حواس قال ان اسم الميدان لن يتغير. ولا يخضع اطلاق أسماء الميادين والشوارع في مصر للمجلس الاعلى للاثار أو وزارة الثقافة. وتحمل محطة المترو في ميدان رمسيس اسم الرئيس الحالي حسني مبارك كما تحمل محطة المترو في ميدان التحرير اسم الرئيس السابق أنور السادات الذي غير اسم ميدان التحرير الى «ميدان أنور السادات» لكن معظم المصريين لا يعرفون هذا وظل اسم ميدان التحرير كما هو. وقال طبيب مصري ان التمثال «كان يجب أن يظل في مكانه ويطوع الميدان في خدمته حتى لو أزيلت الكباري (الجسور) أو عدلت مساراتها بحيث تتفادى المرور بالمكان كله».

وقدر أن المبلغ المرصود لعملية النقل كان كفيلا بالحفاظ على التمثال وتجميل الميدان. وأعلنت وزارة الثقافة في وقت سابق أن نقل التمثال سيتكلف ستة ملايين جنيه مصري (نحو 1,05 مليون دولار). وقال حواس في مؤتمر صحافي الشهر الماضي ان التمثال «مهان» في مكانه الحالي مشددا على أن نقله أصبح ضرورة بسبب الاهتزازات الناتجة عن وجود شبكة من الجسور ومترو الانفاق الذي يعمل 16 ساعة يوميا. كما أشار الى أن المصريين القدماء لم يصنعوا التماثيل لتوضع في الميادين وانما في المعابد والمقابر. لكن وزير الثقافة المصري فاروق حسني أضاف كأنه يكمل جملة حواس «وتوضع (التماثيل) في المتاحف أيضا».

وقال ابراهيم محلب رئيس شركة (المقاولون العرب) التي تولت عملية النقل مع شركة نوسكو المصرية ان حالة التمثال تسمح بنقله مشددا على أن في بقائه في مكانه خطرا عليه وأن هذا الخطر يزداد كل يوم بسبب اهتزازات الطرق والجسور ومترو الانفاق. وتحرك الموكب من الميدان حيث وضع التمثال داخل سلة معدنية ذات قاعدة متحركة ليظل طوال الرحلة ـ حتى في وجود منحنى أفقي أو ميل رأسي أثناء صعود الجسر ـ في وضع رأسي بزاوية قدرها 90 درجة. وبلغت مسافة رحلة التمثال من ميدان رمسيس الى المتحف الكبير نحو 30 كيلومترا.

وأجريت يوم 28 من تموز/ يوليو الماضي تجربة نقل نسخة من الخرسانة والحديد مطابقة للتمثال وزنا وحجما وبارتفاع 11,36 متر ووزن 83 طنا من ميدان التحرير حتى المنطقة التي يشيد فيها حاليا المتحف المصري الكبير على مقربة من الاهرام. وعثر على تمثال رمسيس المصنوع من الغرانيت في ثمانينيات القرن التاسع عشر في قرية ميت رهينة على بعد نحو 40 كيلومترا جنوبي القاهرة وكانت بعض أجزائه منفصلة أو محطمة وقام المثال المصري أحمد عثمان بترميمه وتجميع أجزائه. وقامت شركة ألمانية عام 1954 بنقل التمثال بعد تفكيكه الى ست قطع أعيد تركيبها في «ميدان رمسيس» على قاعدة خرسانية ارتفاعها ثلاثة أمتار. (رويترز)

بسبب الانتقادات الحادة التي وجهها مرشحو الرئاسة للنظام الحالي واتهامه بالفساد

اليمن: صالح ينتقد لجنة الانتخابات لقصورها في بث الحملات الانتخابية لمنافسيه

المرشح المعارض فيصل بن شملان مع مؤيديه

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

وجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح انتقادا للجنة العليا للانتخابات في بلاده بسبب عدم التزامها ببث الحملات الانتخابية للمرشحين المنافسين للرئيس المرشح صالح في القناة الفضائية اليمنية، وفقا للاستحقاق الدستوري والقانوني للمرشحين.

وجاء انتقاده للجنة الانتخابات عقب تأخر بث الحملات الانتخابية للمرشحين للانتخابات الرئاسية وفي مقدمتهم المرشح باسم تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض فيصل بن شملان، ووصف تأخر البث التلفزيوني لهذه الحملات التي بدأت الأربعاء بأنها نوع من «قصور أداء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فيما يخص التغطية الإعلامية لخطابات مرشحي الرئاسة في مهرجاناتهم الانتخابية». وقال إن هذا التأخر في البث التلفزيوني الحكومي لحملات مرشحي الرئاسة يتناقض ومهمة «تجسيد المبادئ الديمقراطية التي قام عليها وطن الثاني والعشرين من أيار (مايو)، والتي تبنيناها ورعيناها حتى قامت على أقدامها وأصبحت محل فخر واعتزاز لكل أبناء شعبنا اليمني بمختلف أطيافهم وقواهم السياسية». وعبّر صالح للمرة الأولى، في تصريح نسبته إليه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الرسمية في وقت متأخر من مساء أمس الأول عن أسفه لذلك التأخّر في البث، إثر عدم بث التلفزيون اليمني الرسمي للمهرجان الأول لمرشح تكتل المعارضة ولا كلمته التي ألقاها في المهرجان، عدا خبر مقتضب والذي لم يرفق بأي صور تلفزيونية للمهرجان، وكان ذات الأمر حصل مع مهرجانين آخرين للمرشحين المستقلين فتحي العزب وأحمد المجيدي.

وأبدى صالح «استغرابه من عدم إذاعة خطابات مرشحي الرئاسة كاملة بالصوت والصورة وبما يكفل لهم عرض رؤاهم وبرامجهم الانتخابية أمام جمهور الناخبين». ووصف ذلك بأنه يتناقض و«ضرورة إدارة التغطية الإعلامية بحيادية وموضوعية وشفافية وبالتساوي».

وشدد أنه «على اللجنة العليا للانتخابات اتخاذ قرارات حاسمة بهذا الشأن بما يحقق للعملية الانتخابية هدفها في تجسيد المبادئ الديمقراطية».

وذكرت المصادر الرسمية أن اللجنة العليا للانتخابات عقدت اجتماعا استثنائيا عقب توجيه صالح اللوم لها وأعلنت أنها قررت تنظيم عمليات البث التلفزيوني للمهرجانات الانتخابية للمرشحين وأنها قررت تخصيص 20 دقيقة من ساعات البث التلفزيوني لكل مرشح لبث مهرجاناته الانتخابية وذلك بين الساعة السادسة مساءً والثامنة مساءً، مع بث ملخص من كلمات المرشحين لمدة 8 دقائق ضمن نشرة الأخبار الرئيسية في الساعة التاسعة مساء. وجاء هذا القرار خلافا لإعلان سابق للجنة الانتخابية حددت فيه دقيقتين فقط في نشرة الأخبار التلفزيونية الرئيسية، وعشر دقائق في أوقات أخرى لمهرجانات المرشحين.

وعلمت «القدس العربي» ان اللجنة الانتخابية تأخرت في البث التلفزيوني للمهرجان الانتخابي للمرشحين الرئاسيين، بسبب قيامهم بانتقادات شديدة اللهجة للنظام الحالي ولغول الفساد الذي يضرب أطنابه في أعماق المؤسسات الحكومية، والذي كان سببا في ضياع الكثير من مقدرات البلاد ومن مواردها المالية، وفقا للعديد من المرشحين، وفي مقدمتهم فيصل بن شملان، الذي ركز مهرجانه الانتخابي على ضرورة التغيير لوضع حد للوضع الفاسد حاليا.

ونتيجة لذلك انتقد بشدة رئيس قطاع الإعلام والتوعية في لجنة الانتخابات خطاب المرشح فيصل بن شملان وذكر انه «انطوى على شتم وتجريح للمرشح الآخر ... وإساءة للتجربة الديمقراطية». وطالب المرشحين بعرض ما لديهم من المعالجات والحلول الكفيلة للأوضاع التي تعاني منها البلاد كالمشكلة الاقتصادية وغيرها.

وانتقد بشدة استخدام بن شملان لعبارة «نظام الحكم» الذي اتهمه بالفساد، وذكر الجندي أن ذلك تحقير لـ«المشروعية الوطنية التي تعتبر السلطة والمعارضة هي نظام الحكم في اليمن». وحذر من مغبة استمرار المعارضة في ذلك، مشيرا إلى أن «نظام الحكم» هو النظام العام الذي تستمد المعارضة شرعيتها منه وتنافس ضمن مشروعيته.

وقال انه «لولا هذا النظام لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من ديمقراطية مجسدة لمبدأ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة».

وذكر موقع (نيوزيمن) الإخباري أن صالح طالب حزبه بتشكيل لجان رقابة لتحليل خطابات المرشحين المنافسين له، لكشف أي خروقات في خطاب المنافسين تحث على «الكراهية والعنف» وتناقض «مقتضيات التنافس الشريف، والتداول السلمي للسلطة» من أجل الاستفادة منها انتخابيا من خلال عرضها على الرأي العام.

الاسلاميون السودانيون يهددون بقتال قوة الامم المتحدة بدارفور

■ الخرطوم ـ رويترز: يقول زعماء اسلاميون سودانيون انهم سيتصدون بالسلاح لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة اذا ارسلت الى اقليم دارفور وحذر البعض من انهم سيقاتلون ايضا حكومة الخرطوم اذا وافقت على نشر هذه القوات.

وتستحضر هذه التهديدات في الذهن صورة مخيفة لاراقة مزيد من الدماء في اقليم دارفور الواقع في غرب السودان حيث قتل عشرات الالاف خلال اكثر من ثلاث سنوات من الصراع الذي وصفته الولايات المتحدة بأنه «ابادة جماعية».

وعلى الرغم من اعتراضات السودان قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع قرار في مجلس الامن ينص على نشر ما يصل الى 17 الف جندي وثلاثة الاف شرطي في دارفور حيث تراقب قوة منهكة تابعة للاتحاد الافريقي هدنة هشة. ودعا زعماء القاعدة المسلمون الى محاربة اي قوة للامم المتحدة في دارفور وعلى الرغم من استمرار الجدل الدبلوماسي فقد اعلنت جماعات اسلامية سودانية كثيرة رسالة واضحة. وقال عبد الوهاب محمد علي أحمد زعيم المجلس السوداني الاعلى لتنسيق الجماعات الاسلامية الذي شكل العام الماضي ان المجلس يرفض بشكل قاطع نشر قوات للامم المتحدة في دارفور.

واضاف ان اي قوة تصل الى هناك سيتم قتالها الى ان ترحل. ويضم المجلس ممثلين للحركات الاسلامية السودانية الرئيسية من بينها أنصار السنة وجماعة حزب التحرير المحظورة في مصر المجاورة. وستتولى قوة الامم المتحدة الزمام من قوات الاتحاد الافريقي المؤلفة من سبعة الاف جندي والمتواجدة بالفعل في دارفور والتي تعاني من نقص في الاموال والامكانيات. وأعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير انه سيقود بنفسه المقاومة لاي قوة من الامم المتحدة مشبها اياها بغزو غربي لاستعمار السودان. وادى هذا الموقف الى تقريبه من الزعماء الاسلاميين الذين اختلفوا في الماضي مع البشير بشأن كيفية تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان.

ويشكل المسلمون نحو 70 في المئة من سكان السودان البالغ عددهم 36 مليون نسمة. وكان فرض تطبيق الشريعة الاسلامية في عام 1983 احد العوامل وراء حرب أهلية منفصلة استمرت 20 عاما بين الجنوب الذي تقطنه اغلبية من المسيحيين والوثنيين والحكومة الاسلامية في الخرطوم.

وقال احمد مالك وهو عضو اخر في المجلس الاعلى لتنسيق الجماعات الاسلامية ان الاستعماريين وحدوا كل الجماعات الاسلامية في السودان وأعرب عن تأييده للحكومة في هذا الموقف. وتؤيد معظم احزاب المعارضة السودانية نشر قوة من الامم المتحدة في دارفور وناشد ضحايا الحرب تدخل الامم المتحدة منذ بدء الصراع في عام 2003. وفي شباط/ فبراير من ذلك العام حمل متمردون من غير العرب السلاح في وجه الحكومة قائلين ان المنطقة مهمشة. وعبأت الحكومة ميليشيا عربية تعرف باسم الجنجويد تواجه حاليا اتهامات بارتكاب جرائم قتل واغتصاب وسرقة. وتواجه جماعات المتمردين اتهامات بارتكاب جرائم قطع الطرق والابادة الجماعية ضد المدنيين.

ويقول منتقدو حكومة البشير انها تخشى من احتمال استغلال قوات الامم المتحدة في اعتقال مسؤولين من المحتمل ان توجه لهم اتهامات من قبل المحكمة الجنائية الدولية التي تحقق في جرائم حرب مزعومة. ويشيرون الى حقيقة انه بموجب اتفاقية ابرمت في كانون الثاني/ يناير عام 2005 لانهاء الصراع المنفصل بين الشمال والجنوب دعت الخرطوم اكثر من عشرة الاف من قوات الامم المتحدة للانتشار في البلاد. ويقول الزعماء الاسلاميون انهم يعارضون حتى هذه القوات ويصفون الامم المتحدة بأنها واجهة للامبريالية الامريكية. وقال أحمد ان السودان عضو متساو في الاتحاد الافريقي ولكن في الامم المتحدة تستخدم دولة واحدة فقط هي الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لاجبار العالم على اتباع برنامجها. وقال الاستاذ الجامعي والواعظ الاسلامي الذي يحظى باحترام صادق الحاج ابو ضفيرة ان اي قوة للامم المتحدة لا بد وان يطرح عليها اختيار اعتناق الاسلام او مغادرة البلاد. وقال «سنستخدم الحوار ولكن في نهاية الامر سنكون مضطرين لقتالهم اذا لم يروا شرعية حججنا».

وتثير بيانات القاعدة بشأن السودان شبح نشوب صراع أوسع قد يضم مقاتلين أجانب. وقال اسامة بن لادن وأيمن الظواهري الرجل الثاني في القاعدة ان تنظيمهم سيقاتل في دارفور اذا نشرت قوات الامم المتحدة هناك. وعلى الرغم من استضافة السودان لأسامة بن لادن في التسعينات فقد توترت العلاقات وطلب السودان منه تحت ضغوط أمريكية واقليمية المغادرة في عام 1996. وفي نيسان/ ابريل من هذا العام انتقد بن لادن السودان لموافقته على اتفاقية السلام التي تدعمها امريكا للحرب بين الشمال والجنوب. ويقول الاسلاميون السودانيون انهم لا يوافقون بشكل كامل على اساليب القاعدة ولكن أحمد قال انهم سيتقبلون بسعادة مساعدة اي شخص لمنع نشر قوات الامم المتحدة. وقال ان لديهم معسكرات ويتدربون وجاهزون. وكان آخرون مثل أبو ضفيرة اكثر حذرا وقال انه يأسف لان يقول ان القاعدة ستجد بعض التأييد (هنا). والامم المتحدة مدركة لهذا العداء. وقد زادت في الاونة الاخيرة من مستوى الامن المتعلق بها في الخرطوم حيث يعيش ويعمل مئات من موظفي الامم المتحدة بسبب ما وصفه مسؤولون «بتهديدات موثوق بها لامنهم».

وقال الزعماء الاسلاميون انه حتى البشير لديه ما يدعوه للخوف منهم اذا رضخ للضغوط الدولية بشأن قوة دارفور. وقال مالك ان البشير لا يستطيع الرضوخ الان فشعبه لن يحترمه حتى زوجته لن تحترمه اذا فعل ذلك. وقال أحمد انه اذا وافقت حكومة البشير على نشر قوات الامم المتحدة في دارفور «فاننا سنقاتلها ايضا».

اجتماع دولي عن دارفور سيعقد سواء حضر السودان أم لا

الامم المتحدة ـ من اروين اريبف:

تحدى رئيس مجلس الامن التابع للامم المتحدة السودان يوم الخميس ان يحضر اجتماعا مزمعا الاسبوع القادم بشأن ازمة دارفور وقال ان الاجتماع سيعقد سواء كان للسودان حضور رسمي فيه أم لا. وأقر نانا ايفاه ابنتنج سفير غانا في الامم المتحدة ورئيس مجلس الامن لشهر آب/ اغسطس ان اجتماع يوم الاثنين سيقلص بعد أن طلبت الجامعة العربية تأجيله وحث الرئيس السوداني عمر حسن البشير المجلس «على التحلي بالصبر» بشأن دارفور. وقد قتل عشرات الالوف من الناس وارغم 205 ملايين شخص على الفرار من دياهم منذ ان حمل المتمردون غير العرب السلاح في اوائل عام 2003 متهمين الحكومة المركزية بالاهمال. وفي ردها على التمرد قامت الحكومة المركزية بتسليح ما يسمى بميليشيات الجنجويد التي شنت حملة من القتل والنهب والاغتصاب.

وفشل اتفاق سلام ابرم في الاونة الاخيرة في تحسين الاوضاع في دارفور. ومع تحذير مسؤولي الامم المتحدة من كارثة انسانية جديدة في اقليم دارفور بغرب السودان طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من المجلس المسارعة الى تبني قرار يمهد السبيل الى احلال قوة تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام محل قوات الاتحاد الافريقي التي يبلغ قوامها 7000 فرد والمنشورة فعلا في دارفور حاليا.

وقالت جينداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية في واشنطن «دارفور على حافة منحدر خطير. ويجب ان نوقف الابادة الجماعية». واعلنت فريزر خططا للتوجه الى السودان الجمعة للضغط على الرئيس حسن البشير للسماح بنشر قوات الامم المتحدة. وتلقى هذه الخطة تأييد الاتحاد الافريقي لكن البشير رفض مرارا الموافقة على نشر قوة للامم المتحدة في دارفور. ودعا ايفاه ابنتنج الى عقد الاجتماع لمعرفة وجهات نظر السودان بشأن مشروع القرار وايضاح لخطته المنافسة لنشر 10500 من القوات الحكومية في دارفور.

غير ان وزراء خارجية الجامعة العربية في اجتماع بالقاهرة يوم الاحد الماضي طلبوا من مجلس الامن الغاء الاجتماع ومنح الخرطوم متسعا من الوقت لتنفيذ خطته. وكتب البشير الى مجلس الامن يقول ان معارضة خطة مجلس الامن ترجع الى شعب السودان لا الى حكومته. واضاف قوله «وعليه فاننا نطلب من مجلس الامن ان يتحلى بالصبر والا يكون في عجلة لتبني قرار جديد بشان الموضوع».

غير ان رئيس مجلس الامن رفض تأجيل الاجتماع الذي تقرر ان يعقد في غرفة مجلس الامن وان يحظى بتغطية اعلامية كاملة. وحفز ذلك حكومة السودان والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على ان تقول انها لن تشارك في الاجتماع او سترسل مسؤولين على مستوى منخفض. وقال ايفاه ابنتنج ان ذلك القرار «كان مبعث اسف لبعضنا في مجلس الامن».

واستدرك بقوله ان معظم اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر يريدون «ترك الباب مفتوحا» لان الجميع يعتقدون ان قوة للامم المتحدة لا يمكن نشرها في دارفور دون موافقة الخرطوم وأقر بان المفاوضات قد تستغرق بعض الوقت. وقرر ايفاه ابنتنج الان ان يجتمع مع دبلوماسيين سودانيين في الامم المتحدة لاقتراح عقد اجتماع خلف أبواب مغلقة بدلا من ذلك. واضاف قوله «اذا جاءوا فلا بأس واذا لم يجيئوا فلا بأس». واستدرك بقوله انه اذا اصر السودان على موقفه فانه سيمضي قدما بعقد اجتماع علني ويدعو مسؤولي حفظ السلام في الامم المتحدة لاستخدامه في التعقيب على الاقتراح السوداني. وقال «الوضع في دارفور جد خطير ونحن لا نريد ان نتهم بالتقاعس عن التحرك في هذه القضية». (رويترز)